حاشية

العلامة ملا عبدالرحمن اليێنجوێني

على

شرح العقائد النسفية

للعلامة الثاني سعدالدين مسعود التفتازاني

كتب هذه النسخة الشريفة :
ماموٚستا عبدالله الكاتب

یا شمس الدین یا مولانا

لبسم الله الرحمن الرحیم نستعین هذه حواشی النیجوینی علی شرح العقائد وبه

قوله فی نعوت الجبروت اضافة السبب الی المسبب ای فی نعوت هی سبب الجبروت قوله واکثر معانیها عطف

السبب قوله یورث قدرة علی الکلام النفسی واللفظی قوله بالکلام اللفظی کالنفسی قوله فاطلق علیه هذا الاسم لکن اطلاق

هذا الاسم سبب التعلیم والتعلم علی المتعلم بالفتح قوله فیشتد افتقاره الی الکلام ای اللفظی قوله کأنه هو الکلام ای الکلام

النفسی قوله وتثبت المنزلة بین المنزلتین ای لمرتکب الکبیرة قوله لمعصیة ای لکفر او لفسق قوله قد خلت الناس

ای ابداً لان دخول الناس عندهم اما لاهل الکبائر المؤبد فی النار عندهم او للکافر قوله فکان الاصلح لکم ان تموت صغیرا

فما رأی الجبائی ان کفر من مات صغیرا کان فی علم الله انه لو عاش الی حد الکبر لکان من اهل النار خالدا قوله لما کان مبنی الکلام

مصدرا مبنیا للاسم فان لا فیه علی قوله باعتبار اشتمالها علی ذلک اشتمال الدال او الکل علی جزء المدلول او الجزء فی الاول

واشتمال الکل علی الجزء فی الثلاثة الاخیرة قوله حقائق الاشیاء اضافة السبب الی المسبب علی مقتضی ظاهر التعریف واضافة

بیانیة فی الحقیقة ثم ان کان المراد بالشیء الموجود کما یصرح به الشارح لکن قوله کالحیوان الناطق تنظیرا لا تمثیلا علی رأی

من قال بوجود الطبائع والمراد ببیانیة الاضافة بیانیة البیان وان کان المراد ما یصح ان یعلم فالکل بیانیة اصلا تأمل

قوله ثابتة رد للعنادیة والعندیة قوله قلنا المراد ان ما نعتقده الخ یعنی ان اتصاف ذات الموضوع بوصفه بالفعل بحسب الفرض

والاعتقاد علی تحقیق مذهب الشیخ لا بالفعل بحسب نفس الامر کما هو ظاهر مذهبه قوله لیس مثل قولک الثابت ثابت ای

لیس حقائق الاشیاء ثابتة مثل قول السائل فیما سبق الاعواد ثابتة ثابتة الذی هو فی قوة الثابت ثابت بناء علی زعم

ان اتصاف ذات الموضوع بوصفه بالفعل بحسب نفس الامر علی ما هو ظاهر مذهب الشیخ والا فلا فرق بین ما

نحن فیه وهذا المثال علی تحقیق مذهبه قوله ولا مثل انا ابو النجم الخ ای ولا مثل قوله شعری شعری فی قوله انا ابو النجم الخ

قال والعلم متحقق خلافا للادریة الآتیة قوله للقطع او دلیل لا لثبت الرافعة تقریرا لقیاس هکذا لو لم یقل بالثبوت

لکان المراد بالعلم فی قول المصنف جمیع انواع العلم بجمیع الحقائق لکن جمیع الانواع بجمیع الحقائق باطل للقطع بانه

الخ

الخ قوله لاعلم بجميع الحقائق كان المراد به رفع الايجاب الكلي اي ليس جميع انواع العلم من التصور والتصديق بالثبوت
وبالاحوال موجودة لا السلب الكلي فافهم قوله لا ثبوت لشيء من الحقائق هذا قول العنادية والعندية قوله ولا علم بثبوت حقيقة
الخ اي ولا بثبوت الاحوال لها تأمل هذا قول اللاادرية قال خلافا للسوفسطائية المنكرين للحسيات او البديهيات
او لهما جميعا فتدبر قوله ومنهم من ينكر ثبوتها ويزعم انها تابعة للاعتقادات يتجه انه اذا لم يكن شيء من الاشياء
لا يوجد الاعتقادات ولا محلها فكيف تتبعها الحقائق قوله ان لم يتحقق نفي الاشياء الخ اي ان لم يثبت السلب الكلي
في قولكم لا شيء من الحقائق في نفسه فقد ثبت شيء منها والا لارتفع النقيضان فتذكر قوله ثبت اشارة الى ان ضميره
عائد الى شيء من الاشياء لان النقيض للسلب الكلي هو الايجاب الجزئي قوله والحس قد يغلط الخ هذه صغرى والكبرى
مطوية تقرير القياس هكذا الحس قد يغلط في بعض المواد ومع يغلط في بعض المواد يجوز ان يغلط في جميعها وقوله
في الجواب قلنا الحس في البعض الخ منع للكبرى قوله لانهم لا يعترفون بمعلوم اي والحال المراد من قولهم معلوم يجب
علم
نفس الامر ايضا قوله لانهم لا يعترفون بمعلوم اي اصلا عند العنادية او من حيث العلم عند اللاادرية او يجب
عارفا الامر نفسه ولا يجب الاعتقاد او لا يجب
نفس الامر عند العندية فانه وان كان عندهم معلوم يجب الاعتقاد لكن لا يثبت به شيئا يجب نفس الامر
قوله فيشمل ادراك الحواس لذوي العلم قوله مع عدم التقييد بالماء لنفي المراد بها ما يقوم بالغير بل المراد بها
ما لا يدرك بالحواس الظاهرة جوهرا كان او عرضا او امرا اعتباريا والمراد بالاعيان هنا ما له وجود خارجي
ويدرك بالحواس الظاهرة جوهرا كان او عرضا قوله فان قيل السبب المؤثر الحقيقي قوله والسبب المؤثر قد يقال
ان في كلامه احتباكا حيث ترك الحقيقي فيما مر والمؤثر هنا اذ المراد ان السبب المؤثر الحقيقي في العلوم كلها هو
الله تعالى والسبب المؤثر الظاهري هو العقل واما الحواس والاخبار فليست بمؤثرة لا حقيقة ولا ظاهرا قوله
وهو العقل لا غير اي ليس العقل مؤثرا حقيقيا اما عندنا فلان المؤثر في الممكنات هو الله تعالى واما عند الفلا
سفة فلان العقل قابل للعلوم والفاعل هو المبدأ الفياض قوله وانما الحواس الخ ان السائل ذهب الى
مذهب من قال ان الادراك الحاصل عقب استعمال الحواس للعقل في ذوي العقول والا فعموم الادراك لهم

قوله سببا جملوه سببا اخ اى وادراجه تحت العقل غير لائق صح

وللبهائم يدل على انه للحواس لا للعقل قوله والسبب المفضي في الجملة اي سواء كان مؤثرا ظاهريا او لم يكن مؤثرا اصلا

قوله مثل الوجدانات الخ من كون التفسير من المفطورة القياس وتكرار السماع من الجماعة المأمونة التواطئ على الكذب قوله

ونظر العقل اه لان السائل جعل العقل بكونه سببا للعلم بالاوليات قوله قلنا هذا الخ حاصله اختيار الشق الاخير من

منع قوله لا ينحصر في الثلثة قوله على عادة المشائخ الخ اى قدماء المتكلمين واما الاخر فلم يعرضوا عن تدقيقات الفلا

سفة تأمل قوله في الاقتصار على تفصيلات وتدقيقات المقاصد اى المسائل الدينية قوله والاعراض الخ اى

وادراج ما يمكن ويليق اندراجه تحت احد واحد اليه وقوله فانهم لما وجد واه علة للاعراض عن التفاصيل

وادراج ما يمكن ويليق اندراجه وعدم اندراج ما لا يمكن كالحواس وما لا يليق كالخبر الصادق ويمكن ان

يقال ان ما هو علة للاعراض عن تدقيقات الفلاسفة وتفصيلاتهم لا الاخير بجوابه واما الاولان فتوطئة

تأمل قوله عن تدقيقات وتفصيلات الفلاسفة اى التي لا افتقار اليها الدين سواء كانت مطابقة اولا قوله جملوا

الحواس من اخذ الاسباب اى ولا يمكن ادراجه تحت العقل لوجودها في غير ذوى العقول فتدبر قوله مرجع

الكل مصدر ميمي لا اسم مكان قوله يفضي الى العلم بمجرد التفات بل في الاوليات والوجدانيات قوله بطريق

وصول الهواء اى تموجه لا نفسه تأمل قوله الى الصماخ اى مجوفه قوله بمعنى ان الله يخلق اه يعني ان الله تعالى علة فاعلة و

النفس علة قابلة قوله في النفس اى في ذوى العقول وفي محل القوة في غير ذوى العقول فتدبر قوله يدرك بها الاضواء والالوان با

لذات قوله والاشكال والمقادير الخ بالعرض قوله ادراكها في النفس او في محل القوة قوله وضعت اى خلقت قوله ولا يدرك بها

ما يدرك بالحاسة الاخرى الذي يستفاد من تقديم الجار والمجرور هكذا ولا يدرك بالحاسة الاخرى ما يدرك بها الان ما ذكره الشا

رح لازم لهذا قوله من اوصاف الخبر اى احواله بواسطة جزئه المساوي في الوجود قوله وقد يقالان اى الصدق والكذب اذا كانا

مصدرى المعلوم في اللغة بمعنى الاخبار اه اى كون المتكلم مخبرا عن النسبة التامة ثبوتا كانت او انتفاء على الحصول الواقعي الذي تلك

النسبة متلبسة به في نفس الامر ولا عليه فيكونان من صفات المخبر اى اذا كانا مصدرى المعلوم واما اذا كانا مصدرى المجهول

فمن صفات المخبر عنه والصدق والكذب الاصطلاحيان منقولان منهما قوله لا انه اى الخبر بوصف التواتر او العلم به اه قوله

وقوع

وقوع العلم ای بشبهه قوله فانا نجد اه تنبیه وفیه اشارة الی ان الامر الاول من الوجدانیات تامل قوله وانه لیس الا بالا
خبار ای قبل الرؤیة لهما قوله وذلک لانه تنبیه او استدلال قوله یحصل للمستدل وغیره حتی الصبیان وکل ما کان
کذلک فهو ضروری قوله اما خبر النصاری الخ هذا وقوله فان قیل خبر کل اه اعتراض علی الامر الاول قوله فان قیل
خبر کل واحد لا یفید الا الظن هذه صغری وقوله وضم الظن الخ اشارة الی الکبری تقریر القیاس هکذا خبر کل و
احد مفید للظن وکل مفید للظن ضم الی مثله لا یوجب الیقین ثم هذا القیاس اقیم مقام الکبری والصغری مطوی
برأسها تقریر هذا القیاس الخبر المتواتر مرکب من خبر کل واحد واحد من الآحاد وکل ما کان کذلک لا یوجب
الیقین لان خبر کل واحد اه والجواب المذکور بقوله قلنا منع لکبری قوله فان قیل الضروریات لا یقع فیها التفا
وت یحتمل ان یکون سؤالا علی الامر الاول اعنی افادة المتواتر بالضرورة للعلم کما یمیل الیه قوله والخبر المتواتر قد
انکر افادته للعلم اه حیث لم یقل وقد انکر جماعة ضروریة العلم الحاصل بالتواتر وان یکون سؤالا علی الامر الثانی
اعنی کون العلم الحاصل به ضروریا کما یمیل الیه قوله اقوی من العلم بوجود اسکندر حیث لم یقل اقوی من افادة التواتر
العلم بوجوده اه قوله ونحن نجد العلم اه نشر علی الترتیب قوله اقوی من العلم بوجود اسکندر ای ومن افادة الخبر المتواتر العلم بو
جوده قوله والمتواتر قد انکره ای وقد انکر جماعة العلم الحاصل بالتواتر ففی کلام الشارح احتباک فعلی هذا یکون قوله فان قیل
الضروریات اه سؤالا علی کلا الامرین قوله قلنا هذا ممنوع عن انتقال من المناقضة الی المعارضة قال وهو یوجب العلم الاستدلالی
والذی یظهر لی ان ضروریة العلم واستدلالیته بضروریة واستدلالیة افادة الخبر للعلم فمراد المصنف بقوله یوجب الایجاب بالنظر
ویدل علی ذلک ان ما ذکره الشارح فی بیان کون الخبر موجبا عین الدلیل الذی ذکره فی بیان استدلالیة العلم فتامل قوله
ای بالنظر فی الدلیل ای فی نفسه فالمراد به المقدمات الغیر المأخوذة مع الترتیب او فی حاله فالمراد به المقدمة قوله من قضایا صادقة
او کاذبة قوله تستلزم استلزاما علمیا او واقعیا قوله فللقطع فللقطع بان من الخ ای للقطع بان هذا الخبر خبر من اظهر الله
المعجزة علی یدیه تصدیقا له فی دعوی الرسالة وکل خبر من اظهر الله المعجزة اه یعلم ان مخبره صادق فیه یقع العلم بمضمونه قوله فلتوقفه علی الا
ستدلال اللام للعهد ثم هذه صغری والکبری وکل ما هو متوقف علی الاستدلال استدلالی مطویة قوله واستحضارا نه الخ

اى استحضار الدليل السابق وهو ان هذا الخبر خبر من ثبت رسالته اه فالتوقف من توقف المفاد على المفيد هذا ولا تلتفت الى كلام البدعى قوله انه خبر من ثبت رسالته بالمعجزات هذه المقدمة اما من المتواترات او من المشاهدات تأمل قوله اى فى عدم احتمال النقيض المراد بالاحتمال هنا وفى تفسير الثبات الاحتمال عند العقل ثم اعترض بان احتمال النقيض اعم من ان يكون فى الحال او فى المآل لعدم التقييد بقيد واحتمال الزوال بالتشكيك هو احتمال النقيض فى المآل فالاول اعم من الثانى فعدم الاول يكون مشتملا على الثانى ومستلزما له فيلغو ذكر الثبات واجيب بان احتمال النقيض وان كان اعم الا انه لقرينة المقابلة يقيد بقيد فى الحال فلا يلغو ما ذكره انه اتجاه المأخوذ فى مفهوم السهو المتيقن عدم الاحتمال حالا ومآلا لا حالا فقط قوله فى حكم المتواتر الا انه يوجب العلم الاستدلالى قال واما العقل اى النظر الصحيح من العقل كما سيظهر قوله فهو سبب للعلم ايضا ومفيد له بالضرورة قوله على ان ما ذكرتم اى الاستدلال على اه قوله بنظر العقل اى بافادته قوله فان زعموا انه معارضة للفاسد اى لدعوى الضرورة فى المدعى الفاسد اعنى كون النظر الصحيح مفيدا للعلم وسببا له حيث ادعوا فيه الضرورة قوله بالفاسد اى بالاستدلال بافادة النظر الفاسدة فى نفى الامر المسلمة عندكم فيكون الزاما قوله اما ان يفيد شيئا فلا يكون فاسدا ممنوع قوله فان قيل كون النظر مفيدا اه هذه الشبهة للسمنية لا لبعض الفلاسفة ايضا لانهم لاعترافهم بافادة النظر للعلم فيما عدا الالٰهيات ترد عليهم هذه الشبهة ايضا قوله كما يقال قولنا العالم متغير الخ هذا النظم من التمثيل فهو كقولهم الخمر حرام وليس الحرمة لخصوصية الخمر بل لكونه مسكرا فيكون كل مسكر حراما قوله مفيد للعلم اى بالضرورة بعد تفطن كيفية الاندراج فلا يتجه ان ذلك لا يصح فيما عدا الشكل الاول والقياس الاستثنائى ثم انه ينبغى تخصيص النظر بالقياس لعدم افادة التمثيل والاستقراء العلم بمعنى اليقين قال وما ثبت منه الخ الظاهر ان هذا التقسيم هو التقسيم الثانى لصاحب البداية فكما ان المقسم هناك العالم الحاصل بنظر العقل فكذلك فى كلام المصنف فيكون المراد بالاكتسابى بالمعنى الاخص اعنى المرادف للاستدلالى ويكون مثال المصنف مثالا للضرورى بالمعنى الثانى كما جعله صاحب البداية مثالا له لا للضرورى بالمعنى الاول حتى يكون مثالا بالغلط وزعم الشارح ان هذا هو التقسيم الاول لصاحب البداية فرد عليه ما يرد قوله اى باول التوجه من غير احتياج الخ اقول لا شك ان الشارح انما فسر البداهة بما فسر صاحب البداية الضرورى فى التقسيم الثانى اشارة الى ان الضرورى فى كلام المصنف عين

الضرورى

الضروری الذی اراده صاحب الهدایة فیه وان تقسیم المصنف عین تقسیم الثانی وانما ذکر فیما یأتی للضروری معنیین
اشارة الی انه فی التقسیم الاول لصاحب البدایة بالمعنی الاول وفی التقسیم الثانی بالمعنی الثانی وظاهر ان الضروری فی التقسیم
الثانی انما یکون بالمعنی الثانی اذا جعل من غیر تفکر تفسیرا لاول النظر فظهر ان قول الشارح من غیر احتیاج الی الفکر تفسیر لقوله باول
التوجه وان الضروری فی کلام المصنف بالمعنی الثانی الآتی فی کلام الشارح فلا غبار علی امثال المصنف وما یتوهم من عدم
الملائمة مدفوع بان قوله وهو مباشرة الاسباب لیس تعریفا لما اراده المصنف لظهور ان الاکتساب فی کلامه بمعنی الاستد
لال حتی لا یکون تعریف الاکتسابی تعریفا بالاخص فان الاکتسابی علی ما یستفاد من کلامه هو العلم الثابت من العقل بالاستدلال
فیخرج بقید العقل العلم الحسی وبقید الاستدلال التجربی والحدسی والخبر الوجدانی من البدیهیات مع ان کلا منها من افراد الحد
بل تعریف للاکتساب بالمعنی الاعم وفی قوله وهو مباشرة اه استخدام وانما عرف الاکتساب بالمعنی الاعم لیعلم ان الاکتساب فی کلام
صاحب البدایة بهذا المعنی لا بالمعنی الذی اراده المصنف فهذا توطئة لا بیان لمراد المصنف فلیحرر قوله فهو اکتسابی من حمل الا
عم علی الاخص علی زعم الشارح قوله واما الضروری فقد یقال فی مقابلة الاکتسابی کالاستدلالی لان مقابل الاعم اخص بل
للاخص قوله وهو ما ای علم قوله ونظر العقل لیس المراد به المعنی الاصطلاحی بل المراد التوجه والالتفات مطلقا قوله بالمرکبات
کلیة او جزئیة وهکذا فی البسائط قوله او بالکلیات مرکبة او بسیطة وهکذا فی الجزئیات قوله ویصلح للالزام علی الغیر اقول یکون
الخلاف علی هذا لفظیا قوله من الموجودات ای من اجناسها فیخرج عنه صفات الله ای جنس صفاته تعالی اذا اشخاصها
خرجت باعتبار الجنس فی التعریف قوله الی قدم السماوات بموادها وصورها واشکالها ای باشخاصها وانواعها واجناسها قوله
وقدم العناصر بموادها ای باشخاصها وانواعها واجناسها قوله وصورها ای الصورة الجسمیة والنوعیة قوله لکن بالنوع
ای لکن قدم الصورة الجسمیة باعتبار النوع ای قابل الابعاد کما ان الصورة النوعیة باعتبار الجنس ای مطلق الصورة قوله بمعنی
انها لم تخل عن صورة ای عن نوع الصورة الجسمیة کما انها لم تخل عن جنس الصورة النوعیة قوله بمعنی الاحتیاج الی الغیر وهو الحدوث الذاتی
قوله لا بمعنی سبق العدم علیه وهو الحدوث الزمانی قوله اذ هو اعیان واعراض صغری القیاس المقسم بدیهیة قوله وکل
منهما اه کبری نظریة قوله تابع لتحیز الجوهر شامل للجسم والجوهر الفرد قوله ومعنی وجود العرض اه کان الواضح الاخصر ان یقول

وجود العرض في الموضوع هو عين وجوده في نفسه فافهم قوله بخلاف الجسم اى والجوهر الفرد قوله معنى قيام الشيء والمراد

بالشيء اعم من الواجب والجواهر المجردة والهيولى والصورة الجوهرية والجسم قوله يصير الاول الخ اى يجعل ذلك الاختصاص قوله

سواء كان اى كل من القائم والمقوم به قوله متحيزا اى بالذات او بالتبع قوله ليتحقق الابعاد الثلثة وان لم يكن تقاطعها على زوايا

قائمة قوله وليس هذا نزاعا لفظيا النفي متوجه الى القيد فقط قوله بل هو نزاع لفظي راجع الى اللغة لان النزاع في ان اه

قوله وضع اى في اللغة قوله بانه يقال لاحد الجسمين اه دليل للمقدمة الرافعة وكلمة لام لو لازم اجزاء المقدم تامل قوله لما

صار بمجرد زيادة الجزء ازيد في الجسمية بل انه في التركيب فاذا عبر عن قولنا ازيد في التركيب بالاجسم او بالازيد في الجسمية

دل على ان مجرد التركيب كاف في الجسمية قوله وفيه نظر الخ منع للمقدمة المطوية على تقدير ان يراد بالجسمية في كل من المقدم

والتالي الجسم الطبيعي وللتقريب على ان يراد بها فيهما التعليمي وللملازمة على تقدير ان يراد بها في المقدم الطبيعي وفي التالي

التعليمي قوله وجسام بالضم اه فالتعبير عن الازيد في التركيب بالاجسم انما يدل على ان مجرد التركيب كاف في الضخامة ولا

نسلم انهم عبروا عن الازيد في التركيب بالازيد في الجسمية بل بالازيد في الجسامة قوله اذ لو ماسته بجزئين اه هذه

الملازمة والشرطية صغرى الاقتراني المتعارف والملازمة الواقعة كبرى بكلا جزئيها اى مقدمها وتاليها مطوية تقرير

الدليل هكذا لو ماسته بجزئين لكان فيها خط بالفعل ولو كان فيها خط بالفعل لم تكن كرة حقيقية ينتج لو ماسته بجزئين

لم تكن كرة حقيقية والفاء في قوله فلم تكن كرة داخلة على تالي النتيجة ومقدمها متروك فالمذكور في هذا الدليل

ثلثة اجزاء مقدم الصغرى وتاليها وتالي النتيجة كما ان المتروك ثلثة مقدم الكبرى مع تاليها ومقدم النتيجة وكل من

الاجزاء المذكورة قرينة لواحد من الاجزاء المتروكة فتالي الصغرى قرينة لمقدم الكبرى وتالي النتيجة لتالي الكبرى ومقدم

الصغرى لمقدم النتيجة قوله لان كلا منهما اه صغرى الشكل الثاني قوله الاجزاء الموجودة بالفعل قوله والعظم و

الصغر اه اشارة الى الكبرى مع دليلها اى وكل عظيم وصغير متناه لانهما كثير الاجزاء وقليلها وكل كثير الاجزاء

وقليلها متناه فكل عظيم وصغير متناه قوله انما هو بكثرة الباء للتحقيق قوله الاجزاء بالفعل قوله ان اجتماع اجزاء الجسم

ليس لذاته تقرير الاستدلال هكذا كل جسم امر اجتماع اجزائه ليس مقتضى الذات وكل امر كان كذلك فالله تعالى قادر

على ان يخلق

٧ وقوله لان الجزء علة التأدية الى الجزء المذكور ويجوز ان يكون قوله الى الجزء صلة الافتراق تح

على ان يخلق فيه الافتراق الى الاجزاء الذى لا يتجزى فكل جسم الله تعالى قادر على ان اه فقوله ان اجتماع الاجزاء اه

اشارة الى الصغرى وقوله فالله تعالى اه الى النتيجة قوله والا لما قبل الافتراق اه قد يقال ان اراد عدم قبول الافترا

ق مع بقاء الجسم بعينه فالملازمة مسلمة ولا نسلم بطلان التالى او عدم قبوله مع انعدام الجسم الاول وحدوث جسمين

آخرين مثلا فالملازمة ممنوعة على ما هو رأى الحكيم فان الاتصال عندهم من مقتضى ذات الجسم ولا يبقى ذلك الجسم

بعينه عند ورود الانفكاك وهذا الاعتراض افاده الشارح بقوله الآتى وليس فيه اجتماع اجزاء اصلا قوله على ان يخلق

اى يخرج جميع الافتراقات الممكنة من القوة الى الفعل قوله على ان يخلق فيه الافتراق اى جميع الافتراقات الممكنة خلقا

مؤديا الى الجزء الذى لا يتجزى ٧ وقوله لان الجزء علة التقييد بقوله الى الجزء قوله لزم قدرة الله تعالى عليه اى وقد فرض

ضمنا ان كل افتراق كان مقدورا لله تعالى له ان يخرج من القوة الى الفعل فلو بقى افتراق له لم يكن له تعالى ان يخرج

من القوة لزم خلاف المفروض تأمل قوله حتى يلزم اه غاية المنفى لا النفى قوله وليس فيه اجتماع اه وفيه نظر لان قبول

ما ليس فيه اجتماع الاجزاء الانفكاك انقسام محال باى برهان وفيه انه انما يكون محالا ان لو كان المراد ان الجسم

ليس فيه اجتماع اجزاء لا بالفعل ولا بالقوة وليس كذلك بينجويني قوله وليس فيه اجتماع اجزاء اصلا حتى لا يكون

الاجتماع والاتصال مقتضى الذات وحتى يكون العظم والصغر بكثرة الاجزاء وقلتها قوله والافتراق ممكن ومقدور

لفقد [illegible] ; وعدم تماثل الاجسام [illegible]

ور له تعالى قوله المؤدى الى قدم العالم اه قد يقال ان المؤدى الى قدم العالم اثبات ان كل حادث مسبوق بمادة

تكون محلا لامكانه الاستعدادى فلو كان الهيولى حادثا لكان مسبوقا بمادة اخرى وهكذا فيتسلسل وان تقدم

عدم الحادث على وجوده زمانى فلو كان الزمان حادثا لزم من القول بعدمه القول بوجوده فيكون الزمان

قديما واذا كان قديما لزم قدم الحركة والفلك وان الواجب موجب فى ايجاد العالم وليس بناء هذه الامور

على اثبات الهيولى فانه على تقدير اثبات الجزء تحتاج الى ابطالها قوله ونفى حشر الاجساد عطف المسبب الى

السبب قوله وامتناع الخرق والالتيام عليها عطف على كثير فى قوله نجاة عن كثير اه فيكون مجرورا فانه اذا

ثبت الجوهر وكان الجسم مؤلفا من الجواهر تكون الاجسام متماثلة لتماثل تلك الجواهر عندهم فما يجوز على الماء

قلنا الاذن من غير نا طلب قولك فقد اى فلكيف يمكن الافتراق ويكون مقدورا لله تعالى لكن لا الى نهاية كما هو

ولا الله تعالى حكيم فلم يثبت الذى حرره

اى لا احدا ولا نفيناه

اى ممتنع وقوعه عدمه وان كان جائزا بالنظر الى ذاته

يجوز على الافلاك، قوله لا بمعنى انه لا يمكن تعقله اه اى ليس المراد بالقيام بالغير التبعية في التحقق فان ذلك مختص بالاعراض النسبية كالأين والمتى وغيرهما قوله فان ذلك انما هو في بعض الاعراض فلا يكون التعريف جامعا قوله فان القدم ينافي العدم اه هذا في قوة ان يقال كل قديم ممتنع العدم وقوله لان القديم اه اشارة الى القياس المقدم والتقدير لان كل قديم اما واجب او مستند اليه بطريق الايجاب وكل منهما ممتنع العدم اشار الى الصغرى بشقيها بعدم الملازمة الاولى وبمجموع الملازمة الثانية والى الكبرى بتالي الملازمة الاولى وبقوله والمستند الى الموجب القديم قديم فظهر ان الاصوب ان يقول ممتنع العدم بدل قوله قديم قوله لان القديم اه اشارة الى الشق الاول من الصغرى ص وقوله فظاهر اشارة الى كبرى هذا الشق قوله والمستند الى الموجب القديم قديم اى غير ملحوق للعدم الطارى كالسابق لانه لا سبيل الى استناد الى الموجب الا بوجهين اما بدون الشرط او بالشرط القديم واما بالشرط الحادث فباطل لاستلزام التسلسل في الامور المتعاقبة وهو محال عندنا قوله فان كان اه اى كل من الجسم والجوهر ولذا قال فهو ساكن ولم يقل تكون قوله على ان الكلام في الاجسام اه والجوهر قوله واما حدوثهما فلانهما من الاعراض اه استدلال على حدوثهما بالعدم اللاحق كالدليل الثاني من دليلي حدوث الحركة بخلاف الدليل الاول منهما فانه استدلال بالعدم السابق قوله وهي غير باقية اى بالفعل عند الشيخ الاشعري قوله لا فيها اه تقديم العلة على المعلول الذي هو تحقيقها المكيفية لكل فرد منها بالفعل قوله وقد عرفت ان ما يجوز عدمه اه وفيه ان المعروف سابقا ان ما يقتضي علته يمتنع قدمه ولا نسلم ان ما يجوز عدمه كذلك لجواز ان يكون جائز العدم بالنظر الى ذاته وممتنع العدم بالنظر الى علته مع كونه قديما كما في صفاته تعالى عند القائلين بزيادتها قوله الاول انه لا دليل على انحصار الاعيان في الجواهر اه ان اراد بالاعيان هنا ما هو متحيز بالذات كالاعيان في كلام المصنف يكون هذا اعتراضا على ما ذكره اول تقرير البرهان من ان الاعيان اجسام وجواهر لعدم شموله للهيولى والصورة وان يكون قوله وانه مبني اه اعتراضا على ما ذكر هناك، من انحصار العالم في الاعيان والاعراض وان اراد بها الممكن

اى الفردة

كبرى الشق الثاني من الصغرى

ثم اعلم ان المراد من جواز العدم بالنظر الى ذاته ... ثم المستند الى الموجب ...

المستقل في

ممتنع عدمه ... اى قياسه ...

المستقل في الوجود لكن اعتراضا على انحصار العين فيما ذكر بعد تسليم شموله لكل من الهيولى والصورة والعقول والنفوس
ولكن قرينة ان يعتنى اه تخصيصا بعد التعميم تأمل قوله من الممكنات من تبعيضية قوله وهي الاعيان الضمير الموصول الى الممكنات
قوله الاعيان المتحيزة المنقسمة الى الجسم والجوهر فقط لا الى الهيولى والصورة ايضا قوله لان ادلته اه علة للحصر المستفاد
من قوله وهي الاعيان الخ قوله وجود المجردات اى ونحوها من الهيولى والصورة قوله ولا حدوث اضداده حتى يستدل
بحدوث اضداده على حدوثه قوله كالاعراض القائمة بالسماوات فيه تغليب على المرتكزات من الكواكب بقرينة قوله والاضواء
فانها للكواكب تأمل قوله الثالث ان الازل ليس عبارة اه اعتراض على الملازمة التي ذكرت لاثبات المقدمة الثانية حاصله ان
تلك الملازمة انما تكون مسلمة ان لو كان الازل اسما لزمان مخصوص فانه يلزم حينئذ من ثبوت العين التي لا تخلو عن الحوادث
فيه ثبوت الحادث في ذلك الوقت المخصوص اما لو كان عبارة عن عدم الاولية او عن استمرار الوجود اه فالملازمة
ممنوعة لجواز ان تكون العين ازلية مع عدم اعتبار شيء من تلك الحوادث بل مع ازلية كلها وحاصل الجواب انه يلزم
من ازلية الكل ازلية شيء من افراد الحادثة كما يلزم من حدوث افراده باسرها حدوث الكل فالجواب اثبات للمقدمة الممنوعة
لانه جواب بتغيير الدليل قوله بل عبارة عن عدم الاولية اه اشارة الى تعريف الازل وبيان ما ان لا اول له او زمان غير متناه
على تقدير ان يكون الازلية عدمية
في جانب الماضي قوله او عن استمرار الوجود اه على تقدير كونه وجوديا قوله ومعنى ازلية الحركات الحادثة اه ازلية نوعها في ضمن
افراد غير متناهية لانه ما من اه قوله لا الى بداية اى لنوعها قوله وانما الكلام في ازلية الحركة المطلقة لا في ازلية الافراد
قوله ولما ثبت ان العالم محدث المراد بالمحدث الماهدث اذ لم يثبت بالبرهان السابق الا وجود العالم بعد كونه معدوما
اما انه وجد بنفسه او بايجاد موجود فلا قوله والمحدث للعالم اه اى للمجموع مع قطع النظر عن الهيئة الاجتماعية
المستقل تأمل فيه
سواء كان اسما للمجموع او اسما للقدر المشترك الا لكل من العالم لان الكلام في تعليل المجموع قوله اى الذات الواجب
فسره به لان الدليل المذكور هنا لا يثبت الا كون المحدث واجب الوجود مطلقا سواء كان منحصرا في جزئي حقيقي
او لا قوله اذ لو كان جائز الوجود اه هذه الشرطية صغرى والكبرى الخ ولو كان من جملة العالم لم يصلح محدثا للعالم ومبدءا
له مطوية وقوله فلم يصلح اه تالي النتيجة ومقدمها متروك فالمذكور هنا ثلثة اجزاء كما ان المتروك ثلثة وكل من الاجزاء

قوله لكان من جملة العالم من ابتدائه فيشمل ما اذا كان نفس مجموع العالم او بعضه صح

المذكورة قرينة لواحد من الاجزاء المتروكة فان تالي الصغرى قرينة لمقدم الكبرى وتالي النتيجة لتالي الكبرى ومقدم الصغرى لمقدم النتيجة ايضا قوله اذ لو كان جائز الوجود اه علة لانحصار المحدث في الذات الواجب الوجود قوله محدثا مستقلا قوله هو ان العالم اسم لجميع اه هذا عند عبد الحكيم دليل للكبرى الاخرى المطوية الخ ولو كان من جملة العالم لصلح دليلا على وجود مبدئه والمقدمة الرافعة لتالي نتيجة القياس الثاني الخ لكن لا يصلح دليلا على وجود المبدء مطلقا ايضا وقول المحشي الخيالي اذ الشيء لا يدل على نفسه دليل للمقدمة الرافعة قوله لكان من جملته اه نفسا او بعضا قوله من غير افتقار الى ابطال التسلسل اي الى دليل ينتج ويستلزم بطلان التسلسل قوله بل هو اشارة اه لم يقل بل هو احد ادلته اه لان الدليل المذكور لم يقم على بطلان التسلسل بل اقيم على ثبوت الواجب قوله وهو انه اه اي الدليل الذي اقيم على بطلان التسلسل قوله لاحتاج اه اي مجموع السلسلة مع قطع النظر عن الهيئة الاجتماعية كما احتاج كل من الاحاد الى علة قوله لاستحالة كون الشيء علة لنفسه اذا كانت العلة نفسا او بعضا قوله ولعلله اذا كانت بعضا ونحوه انما يتم اذا كان البعض واحدا او قليلا متناهيا واما اذا كان مجموع ما عدا المعلول الاخير فلا فان ذلك المجموع معلول لمجموع ما قبله وهكذا من غير محذور قوله وهذا التطبيق انما يمكن اه اي برهان التطبيق انما يدل على بطلان امور غير متناهية دخلت باسرها تحت الوجود الخارجي او العلمي دون ما هو وهمي محض يعني لم يدخل باسرها تحت احد الوجودين والدليل على ان مراده بالوجود ما يشمل الوجود العلمي اعتراض المحشي بمراتب الاعداد وبالنظر الى علمه تعالى وقول الشارح في توجيه عدم ورود النقض بمراتب الاعداد ان معنى لاتناهي الاعداد انه لا تنتهي الى حد اه فانه لو كان المراد بالوجود الوجود الخارجي لقال ان الاعداد غير موجودة في الخارج قوله فانه ينقطع بانقطاع الوهم جواب عن النقض بمراتب الاعداد وبالمعلومات والمقدورات مبني على منع دوام تعلق الذهن بالامور الذي ذهب اليه اهل التناسخ واما قوله الآتي وذلك لان معنى لاتناهي الاعداد اه فهو جواب عن النقض المذكور بناء على تسليم دوام التعلق فلذا لم يكتف الشارح بتفريع قوله فلا يرد النقض اه عن قوله فانه ينقطع بانقطاع الوهم وذكر قوله وذلك لان معنى لاتناهي الاعداد اه قوله ايضا فانه ينقطع بانقطاع اه اي فانه ليس له وجود خارجي بل له وجود وهمي وهو باعتبار الوجود الوهمي ينقطع اه قوله فلا يرد النقض اه الاجمالي قوله ولا بمعلومات الله تعالى مثلا لان

وان كان بعض افراده موجودا ۱۲ عه

لاهو

لا هو وهي محض اذلم تدخلا باشرهما تحت الوجود الخارجي والعلمي بالنظر الى اذ هما ثنا وكلهما دخلتا تحت علمه تعالى

كمراتب الاعداد الا ان الحق الخيالي خص الاعتراض بهاد ونهما الكون كما انهما مرتبة بناء على القول بعدم تركيب العدد

من الوحدات قوله فان الاولى اه تتمة النقض قوله مع لاتناهيهما = وفاقا قوله انها لا تنتهي الى حد اه اى في الوجود الخارجي

او العلمي بالنسبة الينا واما بالنظر اليه تعالى فقد انتهت الى حد في الوجود العلمي لا يتصور فوقه آخر قوله يدخل في الوجود

اى الوجود الذهني في الاعداد او الخارجي ايضا في المعلومات والمقدورات قوله يعني ان صانع العالم واحد اى وواجب

الوجود ايضا قوله ولا يمكن ان يصدق مفهوم واجب الوجود اى ولا مفهوم صانع العالم ففي كلامه احتباك قوله

لامكن بينهما تمانع اى لكن التالي باطل فالمقدم مثله وقوله لان كلا منهما علة الملازمة وقوله وحج اما ان يحصل الا

مر ان الخ دليل المقدمة الرافعة قوله بان يريد اه الاولى كان قوله او لا سلب كل على نسخة او يحصل احدهما وفيه ايجاب

كل على عدمها قوله فالتعدد اه اى امكان التعدد قوله من غير وقوع تمانع قوله او ان يمتنع اجتماع اه اقول هذا وما قبله

متلازمان قوله والملازمة عادية اى اذ الملازمة اه قوله على ما اه اى اكتفى باللزوم العادي على ما اه قوله فان العادة

جارية بوجود التمانع اه اشارة الى ان وقوع التمانع والتغالب حد اوسط في الآية الكريمة والتقرير لو كان فيهما آلهة لوقع

التمانع والتغالب ولو وقع التمانع والتغالب لفسدتا قوله فمجرد التعدد لا يستلزم اه لان الصغرى ممنوعة على ان يكون المراد

بالاوسط التمانع والتغالب بالفعل او الكبرى ممنوعة ان اريد به التمانع بالامكان قوله لجواز اه سند المنع قوله فلم يكن

احدهما صانعا اه اشارة الى نتيجة القياس الاول من القياس المركب وكبراه الخ ولو امكن بينهما تمانع لم يكن احدهما صانعا

مطوية وقوله فلم يوجد مصنوع اشارة الى نتيجة القياس الثاني منه وكبراه الخ ولو لم يكن احدهما صانع العالم يوجد مصنوع

مطوية وقوله في الجواب امكان التمانع لا يستلزم اه تسليم للملازمة الكبروية الاولى بناء على ان المراد بعدم كون احدهما صانعا

نفي العلم بالامكان اذ لو كان المراد العدم بالفعل لكانت ممنوعة لجواز الاتفاق وقوله وهو لا يستلزم انتفاء المصنوع

اى بالفعل منع للملازمة الكبروية الثانية قوله لا يستلزم الا عدم اه اى امكان عدمه لا فعليته قوله تعدد الصانع

الظاهر ترك التعدد قوله وهو اى امكان عدم التعدد اه لا يستلزم فعلية انتفاء اه قوله فان قيل مقتضى كلمة لو اه

بحسب اللغة قوله ان انتفاء الثانی المقرر عند السامع قوله بسبب انتفاء الاول المعلوم عند السامع یعنی ان

کلمة لو لا تدخل الا علی امرین علم السامع انتفاءهما قبل الاخبار الا انه لم یعلم ان انتفاء الثانی معلول لانتفاء الا

ول فالاخبار یعلم ذلک قوله فلا تضییع اه ای کلمة لو فی الآیة المارة قوله بانتفاء الجزاء الضروری او النظری قوله علی انتفاء

الشرط الغیر المعلوم عند الخصم قوله ای لا ابتداء لوجوده اه ای لا یعنی انه لا سبق للعلة علیه والا کان صحیحا لان ذلک

اصطلاح الفلاسفة قوله للقطع اه والاتفاق علی تغایرهما قوله وانما الکلام ای النزاع قوله فیحتاج فی وجوده الی المخصص اه

البقاء داخل علی تالی النتیجة ومقدمها اعنی لو لم یکن واجبا لذاته من الکبری اعنی ولو کان جائز العدم فی نفسه یحتاج فی وجوده

الی مخصص مطوی وقس علی ذلک قوله فیکون محدثا والکبری ههنا ایضا مطویة ای کالقیاس الثانی بقیاسات قوله الا ما یتعلق اه تعلق الاثر بالتاثیر

قوله ثم اعترضوا اه معارضة قوله والبقاء معنی اه دلیل للمقدمة الرافعة المطویة قوله فاجابوا بان کل اه منع للمقدمة الرافعة

قوله بان محدث العالم علی هذا النمط الخ کبری ضروریة والصغری اعنی الواجب محدث العالم علی هذا النمط البدیهی اه مطویة

قوله لانه لا یقوم بذاته اه اقام دلیل الکبری مقامها وطوی الصغری من راسها والقیاس من الشکل الثانی تقریره الله لیس

بممکن وکل عرض ممکن فالله لیس بعرض اما الصغری فظاهرة واما الکبری فلان العرض لا یقوم بذاته الخ قوله والا لکان

البقاء معنی قائما به اه ای ولو کان البقاء معنی قائما به یلزم صحة قیام المعنی بالمعنی فلو لم یمتنع لبقائه یلزم اه تامل قوله وهو محال

کما فی تالی النتیجة قوله للتحیز اه ای الاستقلالی قوله وهذا مبنی علی ان بقاء الشیٔ معنی زائد علی وجوده هذا منع الملازمة الم

الصغرویة قوله وان القیام معناه التبعیة فی التحیز هذا منع المقدمة الرافعة قوله والحق ان البقاء اه فالملازمة المذ

کورة بقوله والا لکان البقاء معنی قائما به ممنوعة تامل قوله استمرار الوجود اه کحصول صورة الشیٔ ای الوجود المستمر وکذا

قوله وعدم ... والکریہ یجوز ان یکون الاضافتان علی ظاهرهما وقوله عدم ... والمراد تفسیر للاول ففیہ اشارة الی منع کون البقاء

معنی ای امرا موجودا وان کان امرا زائدا وقوله وحقیقته اشارة منع کونه امرا زائدا قوله وحقیقة الوجود من حیث انه

فکیف انه لا یلزم من کون الاعراض موجودة قیام المعنی اعنی الوجود بالمعنی اما لکون الوجود امرا اعتباریا او لکونه عین الماهیة الاول

علی رأی الجمهور والثانی علی رأی الشیخ فکذلک لا یلزم من کونها باقیة قیام المعنی اعنی البقاء بالمعنی قوله ومعنی قولنا وجد فلم

بیق انه اه

يبقى انه اه يعنى ان النفى متوجه الى القيد المعتبر فى معنى البقاء لا الى المقيد قوله وان القيام هو الاختصاص الناعت اه فقول المستدل لو بهو محال ممنوع قوله وان انتفاء الاجسام اه اشارة الى النقض الاجمالى للدليل الذى ذكر لقوله وانه يمتنع بقائه قوله وليس هناك شئ موجود هو حركة واخر موجود وهو سرعة او بطأ بل هناك امر واحد موجود هو حركة قوله ان ليس السرعة اه اى السريعة والبطيئة تأمل قوله وذلك اما لحدوث والامكان مع ان المركب اما اجزائه واجبة الوجود فيلزم تعدد الواجب مع كفاية واحد منها او ممكنة الوجود فيلزم المركب ايضا قوله وهو متحيز اه كبرى الشكل الثانى وكذا قوله وجزء من الجسم وقوله والله متعال اه صغراه ينتج ان الله تعالى ليس بجزء لا يتجزى قوله وشكل تفسير قوله والكيفيات كان المراد بها الكيفيات المختصة بالكميات كالتثليث والتربيع والاستقامة والانحناء والتحديب والتقعير والافلاد خل لله لكيفيات فى حصول الشكل قوله والنهايات تفسير قوله كالاعداد الكائن استقصائية قوله ومتجز يا فيكون المتبعض والمتجزى مترادفين قوله اى المجانسة اه اى دون المماثلة للاشياء فانه تعالى يوصف بالماهية بمعنى المماثلة للاشياء الذهنية عند المتكلمين لكون حقيقته عندهم نوعا بسيطا وانما امتاز ذاته تعالى عن تلك الاشياء الذهنية بتشخص عدمى فتأمل قوله للاشياء اى الذهنية ان كان الجنس منحصرا فى فرد هو ذاته او الخارجية ايضا ان لم يكن منحصرا قوله لا يمتنع اه علة لصحة التفسير قوله معنى قولنا ما هو اى لغة قوله والمجانسة توجب التمايز دليل لقوله ولا يوصف اه قوله عن المجانسات الذهنية او الخارجية ايضا تأمل قوله بفصول مقومة بخلاف المماثلة فانه انما توجب التمايز عن المماثلات بتشخصات هى امور اعتبارية عدمية قوله فيلزم التركيب اى على القول بوجود الطبائع فى الخارج قوله من صفات الاجسام هذا فى الكل قوله وتوابع المزاج اى فى الطعم الرائحة تأمل قوله متوهم اى كل من البعد النافذ والمنفوذ فيه عند المتكلمين او محقق اى كل منهما عند الحكماء الا ان ضمير يسمونه عائد الى المنفوذ فيه قوله والبعد اه اى مطلقا نافذا او منفوذا فيه قوله قائم بالجسم اى المحوى اذا كان متمكنا او الحاوى اذا كان محل المكان عند اصحاب السطح او بالجسم المتمكن فقط عند اصحاب الخلاء قوله عند القائلين اى الاشراقيين لا عند اصحاب السطح فان البعد عندهم سواء كان مكانا او قائما بالمتمكن هو القسم الاول قوله الخلاء بمعنى البعد المجرد الذى

يشغله الجسم لا بمعنى المكان الخالي عن الشاغل كذا في عبد الحكيم قوله فان قيل الجوهر اه كأنه اشارة الى النقض الاجمالي
قوله متحيز اى وهو مع المتمكن مترادفان كما ان الحيز والمكان مترادفان وهذا هو مراد الشائل قوله واما الدليل
على عدم التحيز فهو اه وهذا الدليل كالدليل الذى عقبه كما يدل على انتفاء التحيز منه تعالى كذلك يدل على انتفاء التمكن
منه تعالى لان الدليل على انتفاء العام دليل على انتفاء الخاص ايضا قوله فيكون متناهيا اه يتجه منع الملازمة
ان اراد انه يكون ذا مقدار متناه ومنع بطلان اللازم ان اراد انه يكون محصورا بالحيز بدون عروض المقدار
قوله لانها اه علة الملازمة قوله اما حد وداه اما واو للتنويع قوله واطراف للامكنة ان كانت تلي محدب الفلك
الاعظم او المركز قوله اونفس الامكنة ان لم تل المحدب والمركز قوله لان الزمان عندنا عبارة عن المتجدد اه اى عن
امتداد متوهم من متجدد معلوم يقدر به امتداد متوهم من متجدد موهوم فانه فهو مايقال ان الزمان عندهم
اعتبارى والمتجدد المعلوم حقيقى فكيف يصح التعريف به قوله منزه اى وجوده قوله عن ذلك اى عن التعين بالمبدء
الاول او عقدار الحركة تأمل قوله اولا لخ اى اولا تتصف تلك الاجزاء بصفات الكمال فتكون ممكنة فيلزم النقص
والحدوث للكل هذا ولا تنظر الى ما فى عصام وكستلى قوله والكيفيات اه كان المراد بها ما عدا الصفات الذاتية بقرينة
قوله الآتى بخلاف مثل العلم والقدرة اه من الطعوم والروائح والالوان والحرارة والبرودة وغيرها مما مر فى قوله
ولا بالكيفية قوله اما بهما متصلا اه اتصال الظرف بالمظروف او الصفة بالموصوف او الهيولى بالصورة او با
لعكس قوله او منفصلا كان المراد بالانفصال ما يشمل الملاقى قوله والله تعالى ليس حالا اه لاحلول العرض فى المو
ضوع ولا المظروف فى الظرف ولا الصورة فى الهيولى على انه لو كان حالا او محلا لزم ان يكون متحيزا وان لم يكن
جسما فى بعض الصور قوله اما اذا اريد بالمماثلة الاتحاد فى الحقيقة فظاهر اه انما يكون نفى المماثلة بمعنى الاتحاد فى الحقيقة
ظاهرا اذا اريد بالشىء المماثل له تعالى الممكن الخاص كما اشار اليه بقوله الآتى اجل واعلى مما فى المخلوقات واما اذا اريد به
واجب آخر فنفيه محتاج الى برهانى التمانع والتوارد المارين فان ذينك البرهانين ينفى بهما تعدد الواجب
سواء كانا متحدى الماهية او مختلفيها ثم انه اراد بالشيئين فى قوله كون شيئين بحيث اه اعم من ان يكونا ممكنين او واجبين

او واجبا

او واجبا و ممكنا وان اختصا بالنظر الى الدليل الذى ذكره بالشق الاخير تأمل قوله سد الاخراى فى جميع الصفات قوله اى يصلح كل اه يعنى ان المراد بالسد بالامكان وباضافة اهل الاستغراق قوله عندنا اى معاشر الاشاعرة قوله فى جميع الوجوه اى فى جميع وجوه وجه الشبه قوله فيما به المماثلة اى لا فى جميع وجوه المماثلة قوله كلام البداية اى كلام الثانى قال ولا يخرج عن علمه وقدرته شئ لا ابدا ان يقال باستعمال اللفظ المشترك فى معنييه او باستعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه ههنا فان الشئ بالنظر الى العلم بمعنى ما يصح ان يعلم ويخبر عنه وبالنظر الى القدرة بمعنى الممكن قوله بالبعض اى مما يصح ان يعلم ويخبر عنه قوله عن البعض اى من الممكنات قوله لكل شئ بمعنى ما يصح اه قوله وعلى كل شئ بمعنى الممكن قوله لما ثبت اى فى الكتاب والسنة قوله من ذلك اى المشتقات قوله يدل دلالة تضمنية قوله على معنى ان الله هو ما أخذ الاشتقاق قوله وليس الكل اى من تلك المشتقات قوله الفاظا مترادفة اى حتى يكون له تعالى صفة واحدة قوله وقد نطقت النصوص بثبوت علمه وقدرته ان اريد بالثبوت الثبوت فى نفسه فممنوع وان اريد الثبوت فى الغير فمسلم وغير مفيد وكذا الكلام فى قوله الآتى على وجود علمه وقدرته قوله ودل صدور الافعال المتقنة على وجود علمه وقدرته اى بالمعنى الاعم الشامل للايجاب والا فاتقان الافعال لا يختص بالقدرة بالمعنى الذى عندنا قوله بالمعلومات عالما وبالقدرة قادرا كان الاولى ان يقول بدل عالما وقادرا علما وقدرة قوله وهو عين الانام اى واللازم تعدد الصفات القديمة وهو غير مستحيل قوله ويلزم كون العلم اه اى ولو كانت الصفات عين الذات يلزم كون العلم اه فهذه الشرطية مع المقدمة الرافعة المشار اليها بقوله من المحالات قياس استثنائى ذكر بطريق المعارضة قوله ويلزم كون العلم اه يتجه منع الملازمة ان اريد كون مفهوم العلم مفهوم القدرة ومنع بطلان اللازم ان اريد كون ذاتهما قوله وكون الواجب غير قائم اه الملازمة مبنية على ان يكون العلم فى حقه تعالى قائما بغيره وهو ممنوع قوله لا كما يزعم المعتزلة اه اى بحسب الظاهر من انه متكلم اى متصف بكلام وهو قائم بغيره لكن مرادهم فى الحقيقة نفى كون الكلام اه اذ معنى قولهم انه متكلم انه خالق الكلام قوله لما انها موجودات اه اى لما انها لو كانت ثابتة لكانت موجودات قديمة مغايرة ولو كانت موجودات قديمة مغايرة يلزم قدم غير الله تعالى اه فلو كانت ثابتة يلزم قدم اه فقوله

لان الظاهر ثبوت الصفات له تعالى ... فلا نفى الا ما كان ثابتا ... والاختيار

كما هو عندنا على ما هو الراجح لا المختص بالارادة والاختيار

وبهما يحصل وبان الجواب

لا انها موجودات اشارة الى الصغرى والكبرى مع مقدم النتيجة مطوية قوله فيلزم قدم غير الله وتعدد القدماء اشارة الى نتيجة القياس الاول قرانى وهو شرطية لقياس استثنائى والمقدمة الاستثنائية مطوية اشار اليها بقوله وقد كفرت النصارى اه تقريره لو كانت الصفات ثابتة له تعالى لزم قدم غير الله وتعدد القدماء لكن ذلك باطل لكفرت النصارى اه قوله اشارة الى الجواب للمحقق وبين قوله فلا يلزم قدم اه اشارة الى ان الجواب بمنع الملازمة مبناه على ارادة المعتزلة من الغير المعنى الذى عليه الاشعرى قوله الغير اى غيره تعالى قوله ولا تكثر القدماء عطف المسبب على السبب كما يظهر من قوله الآتى ولقائل الخ قوله القدماء اى في نفسها قوله والنصارى اه اشارة الى منع بطلان التالى وتسليم الملازمة على تقدير ارادة المعنى الذى عليه الجمهور من لفظ الغير اى لا نسلم ان قدم غيره تعالى مطلقا باطل لان النصارى وان لم يصرحوا اه قوله بالقدماء المتغايرة اى بالذوات القديمة الجائزة الانفكاك قوله وسموها الاب اه نشر على ترتيب اللف قوله ذوات متغايرة بالمعنى الذى عليه الاشعرى قوله ولقائل اه اشارة الى الاعتراض على جواب المحقق وبين الثانى قوله ان يمنع توقف التعدد اى وعدم التعدد والتكثر للتغاير قوله على التغاير الخ اى مع ان كلام المصنف مشعر بالتوقف عليه حيث اكتفى بنفى الغيرية لدفع المحذورين الذين ذكرهما المعتزلة اعنى لزوم قدم غير الله ولزوم تعدد القدماء فانه انما يتم اذا كان التعدد متوقفا على التغاير فيلزم من نفى الثانى نفى الاول قوله على التغاير اه اى الاصطلاحى وهو بمعنى ا ه بل انما يتوقف على التغاير اللغوى قوله للقطع اه سند المنع قوله بان مراتب الاعداد اى كل نوع من الانواع المرتبة للاعداد قوله من الواحد اه من قبيل ذكر المشتق وارادة المبداء قوله مع ان البعض جزء من البعض والجزء لا يغاير الكل فالتعدد والتكثر يتحقق مع انتفاء التغاير الاصطلاحى فعلم ان التعدد ليس من عاله قوله وتعددها اى نفسها قوله فالاولى الخ اى فالاولى فى جواب المحذور الثانى اعنى لزوم تعدد القدماء ان لا يكتفى بنفى الغيرية بل يلتزم ويقال المستحيل اه فيعلم ان يكون جواب المحذور الثانى بمنع بطلان التالى واما على كلام المصنف يكون جوابه بمنع الملازمة قوله لا ذات اى واحدة قوله ويكون نظرا لمن قال الواجب الوجود لذاته هو الله تعالى الخ

الخ

انما يصح حمل هذه العبارة على القول المذكور اذا كان ضمير لذاته عائدا الى الله تعالى مرجعا الى اللام الموصولة في الواجب كما لا يخفى قوله ولصعوبة هذا المقام اه وهو كون الصفات زائدة او عين الذات فان في القول بكل منهما صعوبة واشكالا قوله لان المفهوم اه كان المراد بالمفهوم في الموضعين ما يستفاد من اللفظ سواء كان ذاتا او مفهوما مقابلا للذات والمراد من الشيء ومن الآخر اللفظ فالمعنى ان المستفاد من اللفظ ان لم يكن هو المستفاد من اللفظ الآخر فهو غيره الخ قوله فهو غيره اى بحسب المفهوم سواء كان غيرا بحسب الماصدق ايضا كالانسان والفرس اولا كالناطق للانسان والناطق قوله بحيث يقدر اى تقدير ممكن وكذا الكلام في يتصور قوله بان يكون الشيء الاولى كان اه ليشمل المعدوم والموجود والمعدوم قوله والصفة اى صفته تعالى قوله فان ذات الله اه نشر على غير ترتيب اللف اللف قوله فان قيام الذات بدون تلك الصفات المعينة يتصور وان لم يتصور وجود تلك الصفة بدون الذات تأمل قوله ان اراد واصحة الانفكاك من الجانبين على ما يشعر به قوله والواحد من العشرة يستحيل بقائه بدونها الخ قوله انتقض اى تعريف الغيرية جمعا قوله وان اكتفوا بجانب واحد كما يشعر به قوله بخلاف الصفات الحادثة الى آخره قوله لزمت المغايرة بين اه اى لكن اللازم باطل فالملزوم مثله قوله وكذا بين الذات والصفة يتجه منع الملازمة ان اريد الذات والصفة القديمة ومنع بطلان اللازم ان اريد الذات والصفة الحادثة قوله لا يقال المراد الخ هذا مبنى على كون المراد بالصحة الامكان النفسى لا مرى بل المراد به الامكان العقلى وقوله بخلاف الجزء اه على تسليمه قوله لا يقال المراد اه اى المراد امكان تجويز وجود كل منهما في الخارج مع عدم الآخر فيه ولو كان المراد امكان الانفكاك بحسب الوجود الظلى لم يحتج الى ذكر قوله ولو بالفرض وان كان محالا ولا الى ذكر الوجود تأمل قوله قد يتصور اى يجوز من جانب العقل قوله بخلاف الجزء مع الكل ان كان تتمة للجواب الاول فحق العبارة ان يقول بدل فانه لا يمتنع اه فانه وان امتنع وجود العشرة بدون الواحد لكنه لا يمتنع وجود الواحد بدونها ويترك الحاصل الآتي وان كان جوابا باختيار الشق الثانى مع منع الملازمة فحقها ان يقول بدل بخلاف الجزء مع الكل ولا نسلم ان الجزء يتحقق بدون الكل فانه لا يمتنع اه فاحسن التأمل قوله والحاصل اى حاصل الجواب

بينهما دير العالم والصا نعم فضلاء قوة ما في البال

عطف على قوله قلت صرح جوابه ای الجواب باختیار الثانی

باختیار الشق الثانی قوله وامتناع الانفکاک حرظاهر بالنظر الی الوجود الظلی لا الاصیل قوله لانا نقول قد صرح اه رد

(ای القدیمة)

للجواب باختیار الشق الاول قوله بین الصفات ای انفسها قوله لایتصور ای (لا) یمکن امکانا وقوعیا والا فا مکن

الامکانا ذاتیا وعقلیا قوله بانه یتصور ای یمکن امکانا عقلیا قوله لم یرد ہذا المعنی ای ولو ارید ہذا المعنی لزم ان

لا یکون تعریف الغیرین مانعا قوله مع انه لایستقیم فی العرض اہ ای مع انه لایصدق التعریف حینئذ علی العرض والمحل

مع انهما من افراد المعرف فلا یکون جامعا قوله ولو اعتبر وصف الاضافة اہ لاخراج الجزء والکل عن تعریف الغیرین قوله

(وفیه لف ونشر)

فان قیل اہ له فی المتقضین بحسب الظاہر والجمع بحسب الحقیقة قوله ولا غیره بحسب الوجود لفظ الغیر علی معناه

المشہور عند الجمہور قوله بالنسبة الی الذات ای وفی الاجزاء المحمولة بالنسبة الی الکل قوله مع ان الکلام ای النزاع قوله

ولا فی الاجزاء الغیر المحمولة اہ ای مع ان الکلام فیہا ففی کلام الشارح اضطراب قوله وعد ذلک ای جعل الجزء غیرا

قوله وہذا ای کون جعل الجزء غیرا جہالة قوله لجمیع الافراد ای الاجزاء قوله لکل فرد ای جزء قوله لانه اہ علة الملازمة

قوله فیدرک بہما الخ تتمة للتعریفین حتی یخرج العلم المتعلق بالمسموع والمبصر قوله قدم المسموعات والمبصرات ولا

قدم لتعلق السمع والبصر بہما قوله مع استواء نسبة القدرة الی الکل اشارة الی صغری الشکل الثانی المطوی کبراه

تقریره ان القدرة مستویة النسبة الی الکل والارادة لیست بمستویة النسبة الیه فالقدرة لیست بارادة وبینه علی الکبری

انه اذا لم تستو نسبة الارادة الی الکل بل اختصت نسبتها بطرف واحد لزم الایجاب قوله ولکن تعلق العلم تابع للو

قوع صغری الشکل الثانی ایضا تقریره تعلق العلم تابع للوقوع وتعلق الارادة غیر تابع له فتعلق العلم غیر تعلق الارادة

(ای التصدیقی)

فکانه قال فالعلم غیر الارادة ثم المراد بتبعیة العلم للوقوع تبعیة العلم التصدیقی لتقرره بالصفة المرجحة له او العلم

(ای الاصلح او لہ) (عارض عند الحکماء بالمصلحة وبالعلم ای عندنا)

بالمصلحة فانه ما لم یتقرر الوقوع بذلک لا یعلم وقوعه وبیان ذلک ان تعلقات علمه تعالی وان کانت ازلیة الا ان

تعلق علم التصوری بالوقوع مقدم علی تعلق علم التصوری بالمصلحة فیه تقدما ذاتیا ولکن التعلق بہذا العلم ایضا مقدم

ذاتا علی تعلق العلم التصدیقی بہا وہو ایضا مقدم ذاتا علی العلم التصدیقی بالوقوع فان الوقوع یترجح ویتقرر

اولا بالعلم بالمصلحة عند الحکماء وبعض من المعتزلة او بصفة اخری مرجحة عندنا ثم یتعلق به العلم التصدیقی فالعلم

التصدیقی

(اى العلم التصديقي بالوقوع)

التصديقي بالوقوع متأخر ذاتا عن العلوم الثلثة السابقة وعن ترجح الوقوع وتقرره فلا يصلح ان يكون هذا العلم
عين الارادة المرجحة والمقررة واما العلمان التصوريان المذكوران فلا يترجح ولا يتقرر بهما الوقوع لاستواء
نسبتهما الى الطرفين وبما ذكرنا ظهر ان استدلال الشارح في غير محل النزاع اذ لم يقل احد ان الارادة هي العلم التصد
يقي بالوقوع كما لم يقل احد انها احد العلمين التصوريين بل انما النزاع في العلم التصديقي بالمصلحة ودليل الشا
رح لا ينفيه قوله ولا مغلوب اه اى ليس بمضطرب في افعاله حتى لا يكون على نسق واحد وليس مجبورا لطبيعة في افعاله
حتى لا يكون مختارا فيها كالجماد فمع هذه الارادة لا يجامع الايجاب وان كانت صفة سلبية قوله للافعال جمع
فعل بمعنى الحاصل بالمصدر **مسئلة الكلام** قوله عبر عنها اى بالواسطة قوله وهو غير العلم اه اى المعنى الذي
يجده المخبر غير العلم بالقرينة قوله اذ قد يخبر الانسان اه ولم يتعرض لمغايرة ما يجده الآمر للعلم لان المعتزلة انما يد
عون كونه علما في الخبر واما في الامر فيدعون انه هو الارادة وبهذا ظهر وجه عدم تعرضه لمغايرة ما يجده المخبر للا
رادة ايضا قوله لا يعلمه اه اى لا يصدق به بل يصدق بخلافه قوله وغير الارادة اه اى المعنى الذي يجده الآمر غير الارادة
قوله ويسمى هذا اه اى لغة قوله انه تعالى متكلم اه متنازع فيه يتقدم عليه قال هو صفة واحدة وحدة شخصية قوله من غير ملاحظة
قيام مأخذ الاشتقاق به اه اى كالكلام فيما نحن فيه قد يقال المأخذ هو التكلم لا الكلام وذلك موجود فيه تعالى لان التكلم
بمعنى ايجاد الكلام قائم به تعالى كما ان التكلم بهذا المعنى قائم بنا واما الكلام فهو قائم بالهواء الكائن في الحلق لا بذوا
تنا قوله كما في الاخرس وكما في الكردي الذي لا يعرف التركي بالنسبة الى اللغات التركية قوله آمر ناه مخبر مستخبر
مادح ذام ناد الى غير ذلك قوله واحدة بسيطة قوله تتكثر الى الامر اه القول بتكثرها باعتبار التعلقات وبصير
ورتها احد الاقسام عند التعلقات وبعدم الدليل على تكثرها مشعر بان تلك الصفة مبدء لتلك الامور و
صفة متعلقة بها تعلق المؤثر بالاثر قوله والخبر يحتمل ان يكون اسم مصدر بمعنى الاخبار قوله واحدة قديمة وحدة شخصية
قوله على تكثر كل منها اى في الازل قوله وذهب بعضهم الى انه في الازل خبر الخ لا يخفى ان هذا الجواب انما يفيد تقليل الانواع
دون تقليل الاشخاص تأمل قوله حاصل الامر لا ايجابي قوله والخبر بمعنى الاخبار قوله عن طلب الاعلام اى عن انشائه قوله

قوله لا يوجب الاتحاد بل ينافيه صح

الخبر عن الاخبار قوله عن طلب الاجابة اى انشائه قوله وان جعلناه اى كما هو مذهب الجمهور قوله في وقت وجوده اى لا في حال العدم قوله بالنسبة الى الله اه وكذا بالنسبة الى صفاته القديمة قوله لتنزهه وتنزه صفاته القديمة قوله على وفق الحديث وان كان المراد بالمخلوق فيه المفترى لا الحادث قوله والاصح اه اى لغة قوله لما نقل اه اى لا الالفاظ نقل نقوشها الينا اه قوله مكتوبا اى باعتبار وجوده الخطى قوله بالالسن اى باعتبار وجوده العيني وكذا في كونه مسموعا قوله مسموعا بالآذان اه ترك في تقرير الشبهة الوجود اللفظي والذهني كما ترك المصنف في الجواب الوجود العيني لا يقال ترك الوجودين في الشبهة لانه لا دخل لهما في الحدوث لانا نقول كذلك لا دخل حينئذ للوجود الخطي في الحدوث وان اقتصر قوله وكل ذلك اه ان لم دخلا فيه فتامل قوله كلام الله اى كلامه النفسي قال مكتوب اى باعتبار وجوده الخطي قال محفوظ اى باعتبار وجوده الذهني قوله بالفاظ مخيلة الاولى ترك بالفاظ مخيلة لان حفظ الكلام النفسي ليس حفظ الالفاظ المخيلة كما ان كتابته كتابة اشكال الحروف الدالة عليه وقرائته قرائة الحروف الدالة عليه الا ان يقال ان قوله بالفاظ مخيلة ليس على وتيرة قوله اى باشكال الكتابة اه وقوله بالحروف الملفوظة بل اشارة الى ان حفظ المعنى بدون تخيل الالفاظ متعسر كما قاله عبد الحكيم في حواشي شرح الشمسية قوله مقروء اى باعتبار وجوده اللفظي قال مسموع بآذاننا اى بهذا الاعتبار ايضا قوله وحرفا اى نقشا قوله وتحقيقه ان للشيء اه اى لكل شيء حتى الظروف الاربعة اعني العين والذهن واللفظ والخط وجودات اربعة وجودا اه قوله ففي قوله تعالى حتى يسمع كلام الله يسمى ما يدل عليه اما بطريق المجاز او الاشتراك يشير بالاول الى السؤال الآتي وبالثاني جوابه قوله فموسى الخ عند ابي منصور الماتريدي قوله خص باسم الكليم اى فان تخصيصه عليه السلام بالكليم باعتبار انه سمع كلامه النفسي كما عليه الاشعري قوله بان ذلك انما يتصور اه كبرى الشكل الثالث قوله انما هو باعتبار دلالته على المعنى فمعنى قوله انه مجاز انه كالمجاز في اعتبار العلاقة تأمل قوله من الفاظ مخيلة او مرتبة قوله او نقوش مرتبة او مخيلة ففي كلامه احتباك

مسئلة التكوين قوله من العدم الى الوجود كل من العدم والوجود اعم من المحمولي والرابطي فيشمل الامانة

مثلا

وجوداً خطياً … الذي … لكن لم نقل … ولصفاته

مثلا قوله لاطباق العقل والنقل قد يقال ان اثبات الخلق بالسمع دور لتوقف صدق النبي صلى الله عليه و

سلم على خلقه تعالى للمعجزة قوله او القادر على الخلق اقول كما ان اطلاق الخالق على القادر مجاز كذلك اطلاقه

على ذی المبدء للخلق اذ الخلق حقيقة في المعنى الاضافي الا ان يدعى انه منقول شرعی قوله من ان التكوين اه مصدر

مبني للفاعل يدل عليه التفريع قوله على ان التكوين صفة حقيقية ای وراء القدرة والارادة وذلك ممنوع لان

المحققين من المتكلمين اه قوله بحدوث التكوين ای الاضافي قوله اشارة الى الجواب اه الا ان الاستدلال والجواب

لم يتوجها الى امر واحد فان الاول متوجه الى التكوين الاضافي والثاني الى التكوين بمعنى المبدء فالخلاف يشبه

الخلاف اللفظي قوله ای التكوين ای بمعنى المبدء قال تكوينه للعالم ولكل اه ای تكوين الله المتعلق بالعالم وبكل جزء اه فقوله

لا في الازل ولوقت وجوده ظرف التعلق قوله والقدرة التمثيل بالقدرة الزامي والا فتعلقاتها عند القائل

بالتكوين ازلية كما سبق من الخيالي قوله وهذا ای ماذكره المصنف عين الشق الثاني من الترديد الثاني في هذا

القول قوله ما يتعلق اه اقامة المظهر مقام المضمر قوله فيلزم قدمه اه ای فرق بين التفريع والمفرع عليه قوله

وهو محال ای وفاقا قوله فليكن التكوين ای بمعنى المبدء قوله بحدوثه ای حدوث المكون وان كان التكوين

قديما قوله واما عند المتكلمين ای الذين من جملتهم القائلون بحدوث التكوين المستدلون عليه بما ذكر قوله

والا الخ ای ان لم يكن منشأ القول بان التخصيص المذكور راجع الى المواد اه ماذكر من كون الحادث ما لوجوده

بداية والقديم بخلافه لم يصح ذلك القول لانهم انما يقولون اه قوله فهم ای الزاعمون قدم بعض الاجزاء

قوله والحاصل ای حاصل جواب المصنف قوله لا يتصور التكوين ای بمعنى المبدء قال وغير المكون عندنا هذا عند

مما شرط الماتريدية

الشارح مسئلة برأسه وهي انه لما قال الاشعری من ان التكوين عين المكون وكلمة غير بمعنى نقيض هو هو اذ

هي بهذا المعنى تكفي لنفي العينية وعند بعض الشراح جواب آخر للاستدلال السابق وهو صغرى وكلمة غير

بمعنى المصطلح والكبرى اعني ولا شيء من غير المكون باجزاء فيه مطوية قوله لان الفعل اه هذه كبرى والصغرى

اعني لان التكوين فعل مطوية والاعتراض عليها بان التكوين عند المستدل مبدء الفعل لا انفسه مدفوع

قوله فالواحد النوعي قد يعلل بالمختلفات كالحرارة بالشمس والنار فلا تستدعي اه وكل معلل بالمختلفات
لا يستدعي علة مشتركة فالواحد النوعي لا اه قوله ولو سلم اه منع لكلية قوله ولا مدخل للعدم في العلية
لجواز صلوحية العدم لعلية العدم قوله ولو سلم فلا نسلم اه منع لقوله وهو اي الوجود مشترك بين
الصانع وغيره قوله هوية ما اي هوية مطلقة كلية قوله هو الجسمية اه اي هو الامر المشترك بين المجسم
وما يتبعه اه قوله وتقرير الثاني اه اما ان الاول ان موسى اه والثاني ان الله تعالى اه قوله فلو لم يكن ممكنا
لكان طلبها جهلا الخ لكن التالي باطل لان الانبياء اه تأمل قوله وان الله تعالى قد علق اه اشارة الى الصغرى
اعني الرؤية معلقة بالامر الممكن الذي هو استقرار الجبل قوله والمعلق اه كبرى قوله وقد اعترض بوجوه اه
اي على الامر الاول من التقرير الثاني بوجوه اقويها اه حاصله ان اريد بالجهل والسفه والعبث جهل
موسى والسفه والعبث بالنسبة اليه فالملازمة ممنوعة لانه انما يلزم ذلك لو طلب الرؤية لاجل
نفسه او جهل القوم فهي مسلمة لكن الرافعة ممنوعة قوله وبانا لا نسلم اه اي وعلى الامر الثاني من التقرير
الثاني بانا اه فهو عطف على قوله بوجوه قوله على ان القوم اه علاوة لجواب الامر الاول قوله
واياما كان الامر من كونهم مؤمنين او كافرين قوله والاستقرار اه علاوة لجواب الامر الثاني قوله وشاعت
شبهتهم من العقليات والسمعيات قوله وقد يستدل اي من الاشاعرة قوله فان قيل انما رخصته من جانب المعتزلة
قوله وانه سفسطة دليل الرافعة قائم مقامها قوله وقد يستدل من الاشاعرة بالآية بان تحمل الآية دليلا
للمقدمة الرافعة المطوية قوله كالمعدوم اثبات للملازمة بقياس اصولي تقريره ان الحكم اعني عدم التحقق
بنفي الرؤية في المعدوم علته امتناع الرؤية فلو ثبت هذه العلة في الباري لثبت ذلك الحكم فيه ايضا قوله
والاختلاف اه في قوة العلية لقوله ولهذا اه قوله دليل الامكان = لان النزاع في الاخص ليس
نزاعا في الاعم بل هو اتفاق فيه مسألة خلق الافعال قال لا فعال = جمع الفعل بمعنى الحا
صل بالمصدر كما يصرح به الشارح قوله اي الجبائي من اواخرهم قوله لافعاله بالاستقلال او الاشتراك

قوله ضرورة اه بيان الملازمة قوله بل يسئل اه كلمة بل هنا للانتقال من المدعى الى الدليل اى لأنه لو سئل لم يعلم قوله هو الايجاد اه حتى لا يشمل المعمول قوله بل الحاصل بالمصدر اه ومنه ما ذكره المصنف من الكفر والايمان فانه قد يحصل الاول من النظر الفاسد او من كف النفس من استماع الحق او من الاصغاء الى قول من يعتقده من الكفرة كما ان الثانى يحصل من النظر الصحيح او من الاصغاء الى قول من يعتقده من المؤمنين قوله لا يثبتون اه اى لا يصدقون بثبوت الشريك فى الالوهية قوله بل لا يجعلون اه لما افاد قوله لا يثبتون ذلك ان التصديق بثبوت الشريك فى الالوهية بمعنى استحقاق العبادة ليس اصل مذهبهم ولم يفد انهم لا يقولون به ايضا قال بل لا يجعلون اه لافادة هذا ثم كلام الخيالى مشعر بان ما قبل بل مبنى على منع كون الخلق مطلقا مناطا لاستحقاق العبادة وما بعده بل مبنى على تسليم كون الخلق بدون الآلات والاسباب مناطا له قوله لبطل قاعدة التكليف اه لا يمكن ان تكون الثمرة فائدة التكليف بالفاء والهمزة والتعبير من الناسخ قوله على الجبرية اه وكذا على الاشعرى القائل بان الكسب من الله تعالى قوله واما نحن فنثبته اه اى على رأى الماتريدية القائلين بان الكسب من العبد قوله وقد يتمسك اه اى من جانب المعتزلة قوله لان المتصف اه هيهنا مقدمة مطوية هى الصغرى والتقدير لان من هو المتصف بالشيء وكل متصف بالشيء اه قوله لا من اوجده اى فى غيره والا فمن قام به الشيء اختيارا او وجد ذلك الشيء فى نفسه عندهم قوله هو الخالق اى وفاقا قوله لو كان الكفر الذى هو من جملة افعال العباد قوله لان الرضاء اه هذه كبرى والصغرى مطوية تقريرا للقياس لان الكفر قضاء وكل قضاء يجب الرضاء به وقوله لانا نقول منع للملازمة بمنع الصغرى المطوية ان اريد بالقضاء فى القياس المعنى المصدرى كما اشار اليه بقوله الكفر مقضى لا قضاء او بمنع الكبرى ان اريد المقضى كما اشار اليه بقوله والرضاء انما يجب بالقضاء لا بالمقضى ولذا لم يكتف بالقول الاول قوله فان قيل اه معارضة من جانب المعتزلة قوله كما انه علم منهما الخ يعنى لو لزم الجبر بتعميم الارادة والقدرة للزم الجبر بتعميم العلم مع ان المعتزلة معترفون به فما هو جوابهم فى تعميم العلم فهو جوابنا فى تعميم الارادة والقدرة

والقدرة قوله قبيحة يعنى استحقاق الذم عند العقلاء قوله بل القبيح اه يعنى استحقاق الذم من الله عاجلا

والعقاب منه آجلا ويجوز ان تكون بمعنى استحقاق الذم عند العقلاء لانا انما نفينا القبح فى افعاله قوله ايمان الكافر

المأمور به قوله اوكفه المنهى قال يثابون بها علة لماقبله اى لانه يثابون اه قوله فان قيل بعد اه معارضة من جانب

الجبرية قوله اما ان يتعلقا اى فى الاول قوله قلنا ان الله يعلم ـ اى فى الازل منع للجبر للزوم الجبر على تقدير تعميم

اى فى شرحه قوله وتعلقهما بارادته ومشيته الخ عارف البالى

العلم والارادة بمعنى الملازمة بين المستفاد تين من قوله فيجب وقوله فيمتنع كما ان الجواب المار للسؤال السابق

منع للزوم الجبر و فى قوله فلا اشكال تفنن موهبه قوله فى ذلك الجواب (فلاجبر) وقوله فان قيل فيكون فعله الاختيارى

واجبا اه معارضة اخرى حاصلها انه وان لم يلزم الجبر بالنظر الى علمه تعالى وارادته لكن يلزم بالنظر الى اختيار

العبد فانه ان تعلق بوجود الفعل فيجب او بتركه فيمتنع الا انه اورد الفاء لان السائل تنبه لهذه المعارضة عما

ذكره فى الجواب قبلها فالمراد بالوجوب والامتناع فيها ما حصلا بالاختيار لا ما حصلا بعلمه تعالى و

ارادته اذ منع الشارح حصولهما بذلك كما عرفت فكيف يصح عود السائل عليه و قوله وايضا منقوض اه

نقض اجمالى للمعارضة الثانية لانه عطف على قوله ممنوع و هو نقض تفصيلى لمقدمة من مقدماتها

وان صح ايراد النقض على المعارضة الاولى بافعال البارى ايضا هذا ولا تلتفت الى ما فى الخيالى حيث

يستفاد منه ان المراد بالوجوب والامتناع فى هذه المعارضة ما حصلا بعلمه تعالى وارادته وان النقض

(العبد عند الكسب والنار كما ان تعلق قدرة الخالق والارادة بصب عند الايجاد والخلق فلا عارف)

لمجموع السؤالين وقال ما قال قوله باختياره اى بتعلق القدرة والارادة قوله فلا اشكال اى لا جبر كما صرح به

فى الجواب السابق ثم ان المراد نفى الاشكال بالنظر الى علمه تعالى وارادته فلا ينافى بقاء الاشكال با

لنظر الى حصول الوجوب والامتناع بالاختيار ولذا قال فان قيل فيكون فعله اه قوله فان الوجوب اى

والامتناع قوله بالاختيار اى بتعلق القدرة والارادة اذ لا يجب الفعل الا بدون نفس القدرة والارادة

قوله وايضا منقوض نقضا اجماليا قوله فان قيل اه كانه ناش من قوله المار ان العبد يفعله او يتركه اه ولذا ذكر

الفاء اى اذا اردتم بكون العبد فاعلا بالاختيار وكذا بقولنا فى جواب السؤال الاول ان العبد يفعله او يتركه باختياره

ما هو ظاهر قيل لا معنى الخ الا انا اردنا بالاول ان العبد كاسب للفعل بالاختيار كما اردنا بالثاني ان العبد يكسب فعله او يكسب تركه باختياره لانه لما ثبت بالبرهان اه قوله بان الله تعالى خالق الخ حتى لا تخالف البرهان قوله والعبد كاسب حتى لا تخالف الضرورة قوله من اثبات الشركة الظاهر ترك الاثبات قوله قلنا الشركة اى الشركة الاصطلاحية لا اللغوية المشتملة عليها الشركة الاصطلاحية مراد من الاثبات قوله على شىء اه اقول انه اراد بالشىء صفة الشريكين كاستحقاق العبادة والخلق على القول بثبوتهما له تعالى ولغيره وبما هو له متعلق بتلك الصفة وهو المخلوق ولم يرد بهما ما يعم ذلك والعكس ولذا قال بثبوت الشركة في مذهب المعتزلة حيث قالوا بثبوت الخلق له تعالى والعبد وانفراد العبد في افعاله وانفراده تعالى فيما عداها وبعدم ثبوتها في مذهبنا حيث قلنا بتغاير صفتيهما اعني الخلق والكسب وان قلنا باتحاد متعلق الصفتين فعلى هذا يظهر صحة قول من قال على هذا التعريف لا شركة في مذهب الاستاذ ابي اسحاق الاسفرائني ان توجه المنع على قوله معا انه اقبح شركة من مذهب المعتزلة كما في الخيالي تأمل قوله كشركاء القبيلة اه الكاف للتنظير ان لم يكن المراد بالشركة المعنى اللغوى قوله دون القبيح تفسير للنفى المشتمل عليه الحصر المحصور قوله عند قصد اكتساب اه اشار بذكر القصد الى ان الاكتساب اختيارى والا فمتعلق القصد عين الاكتساب المراد ههنا تأمل قوله فعل الخير اى المأمورات بها قوله فعل الشر اى المنهيات قوله فكان هو المضيع اه تفريعه بالنظر الى مفهوم المخالفة للشرطية الاولى ويجوز ان يكون تفريعها بالنظر الى عكس نقيضها تأمل قوله فيتحقق الذم اه انما يكون التضييع وجه استحقاق الذم والعقاب اذا كان الذم على ترك الواجبات واما اذا كان ناشئا على فعل المنهيات فالوجه هو صرف القدرة قاله في الخيالي قوله بلا استطاعة اه لكن وقوعهما له وبدونها محال قوله فان قيل اه منع للملازمة قوله والا لزم وقوع الفعل اه مؤد الى منع الملازمة التى قبلها قوله اشتملته التى هى دليل الملازمة قوله فمن اين يلزم وقوعه اه اشارة الى ان الممنوع هو الملازمة قوله قلنا انما نلزم اه والحق ان السؤال قوى والجواب في غاية الضعف لان الاشعرى لا يجوز

بتجويز المراد منها اثبات للقدمة الممنوعة

بثبوت القدرة

اى فى اثبات الملازمة الممنوعة
وهذا جواب بابطال السند تأمل

سبق القدرة على الفعل اصلا كان المعتزلة تجوّز مقارنتها والشارح العلامة لم يبين مذهبهما كما هو
قوله لا يكون الا مقارنة و هذا مذهبنا بعينه ولا يعتبر مذهبكم عنه قوله ثم ان ادعيتم اه فى امتياز مذ
هبكم عن مذهبنا قوله واما ما يقال اه اى واما ما يقال انه لا يجوز ان يكون القدرة قبل الفعل لا بشخصها
ولا بمثلها لانها لو كانت قبلها فان فرضنا الخ قوله لان القائلين اه هذا اختيار للشق الاول ومنع للملا
زمة قوله وبان كل فعل اه لا يخفى انه على هذا يرتفع الفرق بين المذهبين تأمل قوله ولانه يجوز اه وهذا
اختيار للشق الثانى ومنع للملازمة قوله والا فقبله اى بشخصه لا بمثله ولذا قال واما امتناع اه قوله
وهى ان بقاء اه اى اثبات ان اه قوله بان التكليف اه توطئة ودليل ومفرع عليه للملازمة الآتية قوله
فلو لم يكن الاستطاعة محققة حينئذ اى قبل الفعل اصلا لا على سبيل الوجوب ولا على سبيل الجواز لزم وقوع
ملازمة
تكليف العاجز هذا على ما هو التحقيق فى مذهب الاشعرى او على سبيل الوجوب فقط لزم امكان تكليف
العاجز هذا على زعم الشارح فى مذهب الاشعرى قوله وهو باطل مقدمة رافعة قوله اشار الى الجواب اه
اما بمنع الملازمة ان اريد بالعاجز فاقد سلامة الاسباب او بمنع الرافعة ان اريد به فاقد القدرة كما
اى الى النتيجة
يصرح به الشارح قوله فان قيل الاستطاعة اه صغرى الشكل الثانى قوله فكيف اه نتيجة قوله قلنا المراد اه
اى الى الآتية
كان حاصل الجواب ان اراد بالصفة فى الصغرى والكبرى الصفة الحقيقية فالصغرى ممنوعة والكبرى مسلمة
او الصفة الاعتبارية فبالعكس فافهم قوله لا يشتق منه اه اى من المجموع والا فيشتق من الجزء الاول و
يحمل عليه فيقال هو سالم الاسباب او سليمها قوله وصحة التكليف الخ تتمة الجواب قوله فان اريد بالعجز اه اى
وبالاستطاعة فى قوله فلو لم يكن الاستطاعة الاولى الاستطاعة اه الاستطاعة اه قوله وان اريد بالعجز الثانى اه اى واريد
بالاستطاعة الاستطاعة الاولى ايضا قوله وقد يجاب اه عن الاستدلال السابق بدل جواب المصنف بمنع الملا
زمة الا انه يلزم هذا المجيب تسليم كون الاستطاعة قبل الفعل كما هو مذهب الخصم كما يصرح به الشارح
قوله المصروفة اى بالفعل قوله الى التصرف اه اى من شأنها ان تصرف اه قوله لا اختلاف اى بين القدرتين

اى لو وردنا على هذا الجواب ... والا فلا منع حقيقة
لمعرض الشارح لعدم ... [illegible]

قوله وهو الاختلاف في التعلق قوله فالكافر المكلف بالايمان قوله قادر على الايمان اي لا عاجز

عنه حتى يلزم تكليف العاجز قوله وضيعه اه عطف على المسبب قوله تسليما اه واعترافا بمذهب الخصم

المستدل مع ان كلامه كان على تقدير ان لا يكون القدرة قبل الفعل قوله لكون القدرة اي بشخصها لا بمثلها

كما هو مذهب الاشعري فلا يرد ان هذا التسليم غير مضر لانه سبق ان الاشعري يجوز سبق مثل القدرة

على الفعل على رأي الشارح قوله قبل الفعل اي الذي هو الضد المتروك وان كانت مع الفعل الذي

هو الضد المفعول تأمل قوله فان اجيب اي عن قوله ولا يخفى قوله بان المراد اه اي مراد القائلين بكون

القدرة مع الفعل قوله ان ما اي قدرة قوله واما نفس القدرة فقد تكون اه فتسليم لكون القدرة قبل الفعل ليس

اعترافا بمذهب الخصم وتركا لمذهب نفسه قوله متقدمة اه اي حتى عند القائلين بكونها مع الفعل قوله متعلقة

بالضدين اي على سبيل البدل قوله فلا نزاع في وقوع التكليف فضلا عن جوازه قوله ثم عدم التكليف اي بعدم

وقوعه قوله لما ليس اه اي بقسميه قوله متفق عليه اي ليس فيه خلاف يعتد به فلا ينافي ما في جمع الجوامع

قوله من العوارض اي البليات قوله وقد يستدل له اي من جانب المعتزلة قوله على نفي نفس الجواز اي جواز

التكليف بما ليس في الوسع بقسميه قوله لو كان اي وقوع التكليف المذكور قوله وقوعه اي ذلك

التكليف قوله ضرورة اه دليل الملازمة قوله لو وقع اي التكليف المذكور قوله لزم كذب كلام الله

تعالى حيث اخبر الله تعالى بعدم وقوعه قوله وهذه نكتة اه هذا نقض اجمالي قوله ما يتعلق اه اي من ايمان

الكافر وطاعة العاجز مثلا في العلم والارادة ومن التكليف المذكور مثلا في الاخبار قوله وحله اه

اي نقض تفصيلي للمقدمة الشرطية تارة وللملازمة اخرى قوله محال اي مطلقا ذاتيا او غيريا قوله لا اه

اي ولو عرض له الامتناع بالغير قوله لزوم المحال اي لما هو ممكن في نفسه قوله والحاصل الخ وحاصل الحاصل

منع الملازمة ان اراد المستدل بالمحال المحال المطلق ومنع الشرطية ان اراد به المحال الذاتي قال

وما يوجد من الالم الخ اقول هذه المسئلة متفرعة عنها بمسئلة خلق الاعمال لما مر من ان النزاع في ان افعال

العباد

العباد مخلوقة له تعالى اولا انما هو في الحاصل بالمصادر لا في انفسها الا ان المصنف مع عدم تحاشيه عن

الاستغناء والتكرار فيما اهتم به ذكرها توطئة لما في مسئلة الاجل من ان المقتول بخلق الموت (موت) في الاجل (الله)

لا بفعل العبد لكن الشارح العلامة جعل النزاع في خلق الافعال مختصا بالمصادر وحكم بانها توليديات

وبانه ليس للعباد فيها عندنا دخل الا بالاكتساب وذلك ينافي ماسبق من الشارح نفسه ان النزاع

في الحاصل بالمصادر وبما ذكرنا ظهر وجه التقييد الآتي بالتخليق خلافا لما زعمه الخ **قوله** عقب القتل

والاماتة والعلم عقب الاعلام **قوله** فالو ان كان الفعل صادرا الخ قضية كلام الشارح ان المراد

بكل من الفعلين في الشرطية الاولى هو التاثير واما في الشرطية الثانية فالمراد بالفعل الاول هو الاثر و

الثاني التاثير واما في معنى ~~التاثير~~ التوليد فبالعكس فعلى هذا المراد بحركة اليد تحريكها والحق

انه ليس بشيء من الالم للضرب والانكسار للكسر وسائر الامور الحاصلة بالمصادر توليديا فان التوليد

هو ان يوجب اثر بفعله اثرا آخر كما لك اذا كان حركة اليد على معناها **ق** ان يوجب فعل

اثر تاثير **ق** فعلا آخر اثرا **ق** وليسا مخلوقين له بل هما مخلوقان للعبد بالواسطة **ق** والاولى

ان لا يقيد بالتخليق اه كما يقول المصنف في بحث الاجل لا صنع للعبد في الموت تخليقا ولا اكتسابا **ق**

لا صنع للعبد اه ابل الصنع له في تخليق المتولد منه او كسبه كالضرب للالم والكسر للانكسار

ق واما الاكتساب فلا يستحيل لان الاكتساب ما ليس قائما بمحل القدرة انما يصح ذلك اذا كان الاكتساب بمعنى

الاتصاف او مستلزما له واما اذا كان بمعنى توجه القدرة والارادة فلا على ان ما ذكره لا يجري في الموت

المتولد من قتل الانسان نفسه فتأمل **مسئلة الاجل قال** باجله الباء سببية

بدليل مقابلتها بقولهم بفعل العبد وجعل الاجل سببا كجعل الربيع منبتا للبقل **ق** من ان الله

الاولى ان القائل **ق** قد حكم بآجال العباد اه كان المعنى ان الله تعالى جعل الآجال محكوما بها الاوقات

معلومة في علمه تعالى من غير تعليق يفيد التردد وكان في علمه بسنة سبعين اجل زيد والقيه

ان لم يقتل فی اربعين مثلا والجواب ان التعليق بالمحقق فی علمه لا يفيد الترديد كأن يقول ان لم يقتل فی

اربعين لكنه لا يقتل فيه قوله فی ان بعض الطاعات تزيد فی العمر مقتضى هذا من ما هو فی المقتول ان الاجل عندهم

هو الوقت الذی علم الله انه يموت فيه لولا القتل ولا فعل ما يزداد به العمر فعلى هذا لو قال المصنف والمقتول و

كذا فاعل ما يزداد به العمر ميت باجله لكان اولى قوله ولا قصاصا اه بل فيه ان الله تعالى قدر اجله فی هذا الوقت

قوله وبانه لو كان ميتا باجله كان بناء الاستدلال على ان الاجل الزمان الذی قدره الله لنفس الموت مع قطع

النظر عن القتل وعلمه به وبناء جواب الشارح على تسليم ذلك وبناء جواب عصام بقوله بل فيه ان الله قدر

اجله فی هذا الوقت لعلمه بان قتله فی هذا الوقت وتقديره الاجل لهذا العلم لا ينافی استحقاق الذم والعقاب على

منع ذلك والقول بان الاجل ما قدره الله للموت سواء كان بالقتل او لا قوله انه لو لم يقتل اه لو هنا غير التي للانتفاء

قوله قوله لكنه اه تصريح بما افاده لو من انتفاء المقدم قوله الفعل بمعنى التأثير قوله فان القتل الذی هو تأثير قوله

على ان الموت وجودی ای موجود فی بوجود فی نفسه لا بوجود فی غيره فقط بقرينة مقابلته بالعدم حتى ولو قيل ان الخلق

بمعنى افادة الوجود اعم من ان يكون فی نفسه او فی غيره لم يكن كلام المصنف مبنيا على كون الموت وجوديا ولما احتيج الی

تفسير خلق فی الآية بقدر قوله قدره ای لا اوجده قوله القتل والموت هل لفاعل ما يزداد به العمر ايضا اجلان

وقد يتوهم من قول عصام وغيره ان لغير المقتول ايضا عندهم اجلين الفتل المفروض والموت المحقق

مسئلة الرزق قوله لان الرزق اه صغرى قياس غير متعارف قوله وذلك قد يكون اه كبرى قوله

لانهم فسروه اه صغرى قوله وذلك لا يكون اه كبرى قوله وجب ان المبدأ اه ای علمه تعالى بكون العبد

ضالا قوله اذ لا معنى لتعليق ذلك اه اقول عدم المعنى لتعليق وجب ان الله ان العبد ضال ظاهر لان علمه

تعالى غير اختياری فلا يتقيد بالمشية والارادة واما عدم المعنى لتعليق تسميته ضالا فغير ظاهر قوله

لانه الخالق وحده كما ذكره المصنف فی المتن قوله وهو باطل القول اه قد يقال ان النزاع بين المشائخ

والمعتزلة انما هو فی الهداية المسندة اليه تعالى فعند المشائخ بمعنى خلق الهداية الاهتداء واكـ

والایمان لان ذلک بخلقہ تعالی وعند المعتزلۃ بمعنی بیان طریق الحق لا بمعنی خلق الاھتداء
والایمان لانہ مخلوق العبد عندھم واما النزاع فی ان معنی الھدایۃ لغۃ کذا او کذا فذلک
بحث لغوی لا دخل لہ بالکلام فمع ھذا لایبطل رأیھم بقولہ تعالی اِنَّکَ لَا تَہْدِیْ الآیۃ قولہ
ھی الدلالۃ الموصلۃ ویلزمھا خلق الاھتداء قولہ والا لما خلق الکافر اہ او لأماتہ او سلب عقلہ
قبل التکلیف **مسئلۃ الایمان** قال فی اللغۃ ای فی العرف الطاری لاھل اللغۃ
التصدیق اللغوی قولہ ای اذعان اہ ای الاذعان القلبی المتعلق بحکم المخبر فالتصدیق علی ھذا بسیط
عبارۃ عن الاذعان والحکم القلبی والادراکات الثلاثۃ شرط کما انہ علی القول بأنہ اسم للاذعان والحکم
العلمی بسیط کما ھو المشھور عن الحکماء قولہ حکمہ اہ بمعنی الوقوع واللاوقوع قولہ وقبولہ تفسیر قولہ وجعلہ
صادقا اہ الصدق الذی ھو اصل التصدیق اما صفۃ الخبر او صفۃ المخبر وقد مر معناھما فی شرحہ قولہ
والخبر الصادق ففی الاول ضمیر جعلہ عائد الی الحکم وعلی الثانی المخبر ثم ان معنی جعل احدھما صادقا نسبۃ
النفس الصدق الی احدھما وتسلیمھا ثبوت الصدق لاحدھما کما یظھر فیما بعد فیکون نقل الصدق الی التفعیل
لافادۃ ذلک الفعل اعنی النسبۃ والتسلیم قال افعال ای بحسب اصل اللغۃ قولہ ولیس حقیقۃ التصدیق اہ
والحاصل أنہ لیس المراد بالتصدیق اللغوی المفسر بہ الایمان العلم والمعرفۃ الیقینیۃ الخالیۃ عن الاذعان
بل المراد بہ الاذعان والقبول قولہ ان یقع فی القلب الوقوع فی القلب عبارۃ عن العلم والوجود الظلی
قولہ نسبۃ الصدق اقول لیس المراد بالنسبۃ ھھنا المعنی اللغوی حتی یقال انھا ھھنا بمعنی مصدر مبنی للمفعول
لا مبنی للفاعل والا لاستلزم الاذعان بل المراد بھا المعنی الاصطلاحی اعنی الثبوت والوقوع قولہ
من غیر اذعان وقبول وھذا المعنی یقال لہ العلم والمعرفۃ الیقینیۃ ویقابلہ النکرۃ والجھالۃ وھی داخل
فی التصور عند الشارح واما عند صدر الشریعۃ فداخل التصدیق المنطقی دون التصدیق
اللغوی والاول عندہ اعم من الثانی لان الثانی لا بد وان یکون معہ الاذعان بخلاف الاول

فانه قد لا يكون معه واما عند الشارح فلا فرق بينهما قوله والصادر عن غير اذعان اه حتى يكون نقل الصدق
الى واب التفصيل لافادة العلم بثبوته للخبر او المخبر كما هو كذلك عندهم قال ان التصديق هو الحكم العلم ثم ان
المراد بقوله عن غير اذعان وقبول انه اشتراطهما لا نفيهما قوله بحيث يقع عليه اه كانه زاد ذلك لئلا
يحمل الاذعان والقبول على ما هو على قوله على ما صرح به اه حيث فسر التصديق بالتسليم قوله وهو
معنى التصديق المنطقي كما للغوي ويقابله التكذيب والانكار قوله المقابل للتصور اى بخلاف
المعنى الاول فانه داخل في التصور قوله صرح بذلك اى بان المعنى الغير بكر وبدان هو معنى التصديق
المقابل للتصور قوله فلو حصل هذا المعنى اه اى بخلاف ما اذا حصل المعنى الاول فان اطلاق الكافر
عليه حقيقة قوله من جهة ان عليه شيئاً اه اى وبذا البعض مومن عند الله وكافر عند الناس عند من جعل
الاقرار شرطا لاجراء الاحكام قوله ركن لا يحتمل السقوط اه اراد باحتمال سقوط الركن احتمال
انتفائه مع بقاء ذى الركن قوله والغفلة اى حالة التيقظ مع الغفلة قوله فان قيل قد يبقى التصديق اه
اشارة الى الصغرى والكبرى مطوية اى التصديق ما قد ينتفى وما قد ينتفى محتمل للسقوط وقوله قلنا التصديق اه
منع للصغرى قوله والذهول اه سند المنع قوله ولو سلم اه تسليم الصغرى ومنع للكبرى بتحرير
ان المراد بعدم احتمال السقوط في المدعى عدم احتماله حقيقة او حكما فان قيل فعلى هذا لا فرق بين
التصديق والاقرار فان الاقرار المنتفى في حكم الباقي ايضا قلنا ان التصديق انما يكون باقيا اذا لم يطرء
عليه الضد كما ذكره الشارح واما الاقرار فقد يكون باقيا مع طريان الضد من تكذيب اللسان واذا قال
كما في حالة الاكراه فان المراد بالاكراه على التكذيب اللساني كما لا يخفى قوله شمس الائمة اى السرخسى
كذا في ابن ابي شريف قوله وفخر الاسلام اى البزدوى من الحنفية كذا في ابن ابي شريف قوله وذهب
جمهور المحققين اه بل هو مذهب الاشعرى واتباعه وعليه القاضي والاستاذ ووافقهم على ذلك
الصالحى وابن الراوندى من المعتزلة على ما في شرح المواقف قوله تمت تمام در درست داشتم گلہ نمود
(نگارندہ برعایت علم جناب صالحی در شہد بادشاہ قصبہ ... در خدمت مرقد سالک ... ۱۲۰۷ھ)
(اما در مدت ... تا توانایی نظر تیز ... بخند ...)